ذكرى البيعة ونعمة الأمن بالسعودية

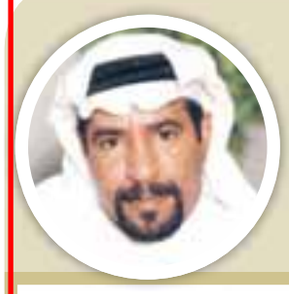

جاسم الجاسم
كاتب سعودي
Jqr2022@gmail.com

احتفل السعوديون الاثنين الماضي بالذكرى الثامنة لمبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتولي مقاليد الحكم عام 2005 خلفاً لشقيقه الراحل الملك فهد بن عبدالعزيز - يرحمه الله-. وهي مناسبة هامة نظراً للإنجازات الكبرى التي تحققت خلال هذه السنوات الثماني في إدارة السعودية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً إضافة إلى الاهتمام بالمرأة السعودية ومشاركتها في الحياة السياسية من خلال تعيينها في مجلس الشورى ومنحها حق الترشح والاقتراع في الانتخابات البلدية، وتوجيه الأجهزة المعنية لتوفير وظائف تتناسب مع طبيعتها حتى تساهم في بناء نهضة المجتمع. هذه الإنجازات وضعت السعودية على رأس هرم الدول التي تجاوزت حدودها التنموية، حسب إعلان الألفية للأمم المتحدة عام 2000، وأدخلتها في مصاف الدول العشرين الكبرى في العالم، وشاركت في قمم العشرين التي عقدت في واشنطن ولندن وتورونتو. أما على الصعيد الخارجي فتبرز إنجازات الملك عبدالله بن عبد العزيز العظيمة في التمسك بمبادئ ثابتة تقوم على مناصرة القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها قضية فلسطين. والاهتمام بشكل خاص بقضايا الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي، وهو صاحب المبادرة بتحويل المجلس الى اتحاد كامل لتصبح الدول الست كتلة واحدة يمكنها مواجهة التحديات. وأيضاً تسخير إمكانات المملكة وما وهبها الله من نعم في مساعدة المحتاجين بمختلف بقاع العالم، تشهد بذلك المساعدات السعودية لضحايا الزلازل والفيضانات في العديد من مناطق العالم، وإغاثة لاجئي الحروب في إفريقيا وآسيا وفي المنطقة العربية. ولن ينسى التاريخ أن يسجل بحروف من نور جهود الملك عبدالله بن عبد العزيز في نزع فتيل الصدام بين أتباع الحضارات والديانات، وترسيخه لثقافة الحوار بين الأديان والحضارات حتى توجت بتأسيس مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في العاصمة النمساوية فيينا. ولأن الإنجازات كبيرة فإننا نركز في هذا المقال على حالة الأمن والاستقرار التي تعيشها السعودية منذ تأسيسها على يد المؤسس الملك عبد العزيز - يرحمه الله - وحتى يومنا هذا رغم المساحة الشاسعة للدولة السعودية وتعدد الجنسيات التي تقيم وتعمل على أراضيها ويتجاوز عددها الـ 100 جنسية. ويجمع خبراء الأمن والسياسة على أن توطيد الأمن وتثبيته من أول الأمور التي اهتم بها الملك عبد العزيز آل سعود منذ تولي قيادة هذه البلاد، وسجل المؤرخ خير الدين الزركلي في كتابه (شبه جزيرة العرب في عهد الملك عبد العزيز) كلمة شهيرة للمؤسس في قضية الأمن جاء فيها: « إن البلاد لا يصلحها غير الأمن والسكون، لذلك طلب من الجميع أن يخلدوا للراحة والطمأنينة، وإني أحذر الجميع من نزعات الشياطين والاسترسال وراء الأهواء التي ينتج عنه إفساد الأمن في هذه الديار، فإنني لا أراعي في هذا الباب صغيراً ولا كبيراً، وليحذر كل إنسان أن تكون العبرة فيه لغيره». وواصلت القيادة السعودية المتعاقبة اهتمامها بالأمن والاستقرار وطوروا أجهزة الأمن بما يتفق وخصوصية الدولة أولاً، ومع التقدم المعاصر ثانياً، حتى أصبحت المملكة تنعم بالأمن يشهد بذلك المواطن والمقيم وضيوف الرحمن الذين يقدر عددهم بالملايين سنوياً ،والذين يتوافدون على الأماكن المقدسة بمكة المكرمة والمدينة المنورة بالآلاف يومياً. ويُعد تطبيق الشريعة الإسلامية والمحافظة على مقاصدها العامل الحاسم الذي اعتمد عليه الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود وأبناؤه من بعده في تحقيق وحدة هذه البلاد وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار فيها. وينبغي الرد بقوة على بعض الأقلام المأجورة ومحترفي الإشاعات الذين يتهمون السلطات السعودية بالقسوة في تنفيذ الحدود، بتوضيح مقاصد الشريعة في القضاء على الجريمة وردع المجرمين. وأنه ينبغي النظر الى حال ضحايا الجرائم قبل الدفاع عن المجرمين بادعاء الحفاظ على حقوق الإنسان. فقبل أن يتحدث أحد عن الرأفة وعدم تطبيق حد القصاص على القاتل عليهم أن ينظروا في المعاناة التي يواجهها أهل القتيل سواء كانوا أبناء أصبحوا أيتاماً بعد مقتل أبيهم ، أو زوجة ترملت، أو والدين يعانيان حرمان فقد ابنهم المقتول. وأختم بنصيحة مخلصة وجهها الدكتور سليمان بن عبدالرحمن الحقيل أستاذ التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قائلاً :» على كل مواطن سعودي أن يكون على حذر من الأفكار الشريرة التي يبثها أعداء الشريعة باسم حقوق الإنسان، وليدرك المواطن السعودي أن هذا البلد لم يُكتب له النصر والرخاء والاستقرار إلا في ظل شريعة الإسلام».

عن تنمية الثقافة والإبداع

د. عبدالعزيز المقالح
كاتب وشاعر يمني

تقيم وزارة الثقافة على مدى ثلاثة أيام مؤتمراً مهماً تحت عنوان (السياسات وتنمية الثقافة) وهو الأول من نوعه في هذا المجال لما يثيره من شجون وشؤون وذكريات خاصة وعامة تتعلق بغياب المفهوم الحقيقي للثقافة، وفي المجتمعات المختلفة على وجه الخصوص. ويلاحظ أن من بين أهم الأسباب التي أغفلها الباحثون في أوضاع المجتمعات العربية إغفال تنمية الثقافة بأبعادها التعليمية والإبداعية، وفي مجال الإبداع الأدبي والفني خاصة يبدو غياب التنمية أكثر من واضح فالمبدع كان وما يزال- وفي بلادنا خاصة- هو المسؤول عن تنمية نفسه وكان عليه أن يجاهد مختلف المعوقات ليتمكن من شق طريقه الصعب لكي يصل إلى تحقيق بعض ما يطمح إليه، ولم تظهر في حدود علمي مؤسسة عربية واحدة تهتم بشؤون الإبداع وتشجيع المواهب العلمية والأدبية، ووزارات الثقافة التي أنيط بها هذا الدور في الأقطار العربية بعد عصر الثورات تحمّلت أكثر مما تستطيع القيام به فناءات تحت أعباء مختلفة خرج بعضها أو أكثرها عن إطار مهمتها الأساسية مع استثناءات نادرة تتم حين يقيض الله وزيراً مخلصاً للوطن وللإبداع.

ويمكن القول إن كل التنميات التي تم إنجازها حتى الآن تبقى ناقصة ومحدودة التأثير في الواقع لغياب أهم تنمية وهي تنمية الإبداع، تلك المقصود بها تنمية العقل، وتنمية الإنسان فكرياً وذهنياً وإبداعياً. لقد بذلت الحكومات المتتابعة في عدد من الأقطار العربية جهوداً لا تنكر في هذا المجال أو ذاك لكنها فشلت في تنمية الثقافة ولم تبذل جهداً يذكر في هذا المجال ظناً منها أن تنمية الثقافة لا تشكل مردوداً مادياً ظاهراً للعيان، وهو تصور خطأ ناتج عن سوء التخطيط وتجاهل أهم عوامل التغيير في الواقع، وما يتطلبه من إعداد جيش من المبدعين الذين يتصدون بفهم عميق لجمود الوعي وتخلف رؤية المجتمعات إلى المستقبل، فضلاً عما يرسمه المبدعون في أعمالهم الإبداعية من الأحلام الكبيرة والتعبير عن الواقع الجديد بكل طموحاته عن طريق الكلمة أو الصورة أو الموسيقى أو عن طريقها جميعاً.

لقد بذلت الأقطار العربية جهوداً مضنية في تنمية الاقتصاد، لكن التغيير في هذا المجال لايزال متعثراً وعشوائياً حتى في أكثر الأقطار غنى واكتنازاً بالثروة، وذلك لأن القائمين على تخطيط التنمية ساروا بها في اتجاه واحد وأهملوا التنمية الثقافية وتناسوا أن غياب الإبداع قد لعب دوراً كبيراً في استمرار التعثر انطلاقاً من أن الشعوب لا تقوم على قدم واحدة أو تحقق وجودها الكامل بالنجاح في مرفق واحد من مرافق الحياة، وإهمال بقية المرافق. وسبق لي أن كتبت أكثر من مرة داعياً إلى الاهتمام بالفنون والآداب أسوة بالدول المتقدمة التي وازنت في تطورها المنتظم بين الماديات والمعنويات بين ما تتطلبه الأسواق وما تتطلبه العقول والأرواح. وكانت اليابان بالنسبة لي هي النموذج الذي انتظمت فيه وتوازت عوامل التغيير من الصناعة الآلية المتقدمة إلى الآداب والفنون، فكما نجح هذا البلد في تقديم أحدث وأدق الصناعات الالكترونية نجح كذلك في تقديم أجمل الروايات وأجمل الشعر وأجمل الأفلام.

ومن نافل القول - أن الإبداع في بلادنا يعاني من إهمال منقطع النظير وهو لا يعكس إهمالاً منقطع النظير في حق المبدع الذي كثيراً ما يقاوم الفاقة والمرض والعجز عن متابعة الإبداع وإنما يعكس الواقع العام بكل إحباطاته وانكساراته، وما يشكله غياب التنمية الثقافية من خلل في الحياة العامة ومن جهل حقيقي لمفهوم التغيير. وما يؤلم ويحز في نفوس المبدعين عموماً أنه عندما يصاب أحدهم بمرض حاد يكاد معه يشرف على الموت لا يجد من يكلف نفسه حتى بزيارته أو السؤال عنه وكأنه واحد من المهمشين المكتوب عليهم العيش في أدنى مستويات الحياة ومنذ أسابيع وأنا أقرأ ما تنشره الصحافة اليومية والأسبوعية من استغاثات بعض الأدباء الداعين إلى الإسراع في إنقاذ هذا الشاعر أو ذاك الفنان دون أن أقرأ رد فعل سريعاً أو بطيئاً من أي جهة كانت، وقد صارت محنة الشاعر الكبير فيصل البريهي حديث المنتديات واللقاءات اليومية. وهو واحد من الشعراء المبدعين الذين يستحقون رعاية الدولة وعنايتها.

تأملات شعرية:

الحق أقول لكم:
ليس العيب أساساً
في الحبر ولا في الكلمات
ولا في قلم الشاعر والكاتب
العيب -إذا شئتم- في المخرج والإخراج.
وأقول لكم:
ليس العيب أساساً
في الريشة والألوان
ولا في اللوحة والفنان
العيب -إذا شئتم- في حُكمٍ متعالٍ
ينظر للإبداع الشامل
من فوق الأبراج.

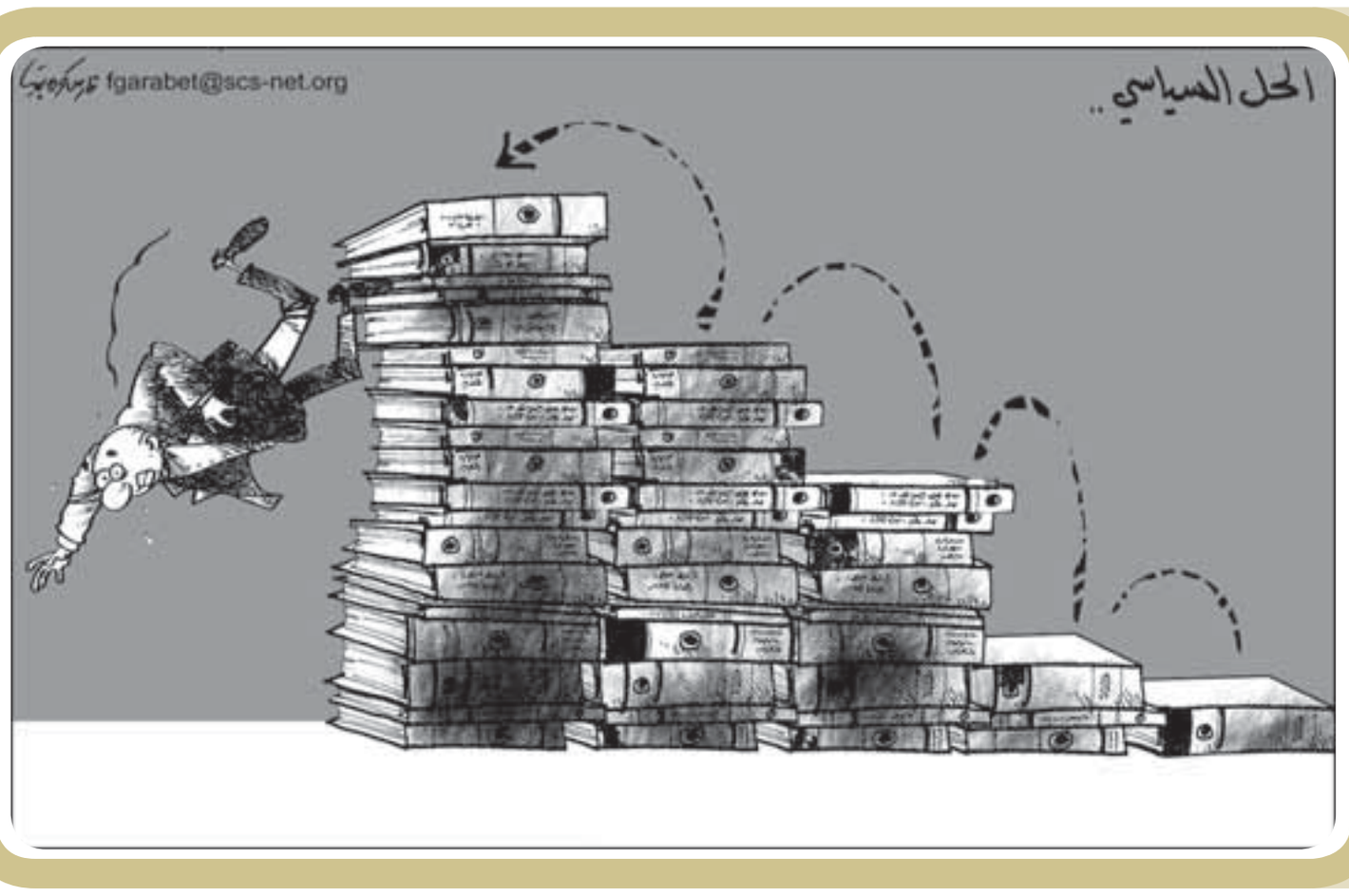

كيف نعزز الاستثمار الأجنبي ؟

كانت العولمة الاقتصادية، وما صاحبها من إعادة توازن القوى بين شمال العالم وجنوبه، سبباً في جعل الدول النامية، والعديد من شركاتها، جهات فاعلة أساسية في الاقتصاد العالمي. ويقدم لنا هذا أساساً منطقياً جديداً لتعزيز الإطار الدولي من أجل حماية الاستثمار الأجنبي.

ذات يوم، كان الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي يتدفق من مصادر قليلة للغاية: الدول الغنية تقليدياً في أوروبا، وشمال أمريكا واليابان. ولكن الاستثمار عبر الحدود من دول مثل البرازيل والهند والصين، يتدفق الآن ليس فقط إلى اقتصادات ناشئة وانتقالية أخرى، بل وأيضاً إلى الدول «القديمة» المصدرة للاستثمار المباشر الأجنبي.

وكانت هذه التغيرات سبباً في زيادة تعقيد نظام الاستثمار الدولي، ولابد أن تعمل على توسيع نطاق الاهتمام بوضع إطار أكثر فعالية لحماية الاستثمار. ولكن العكس تماماً يحدث الآن: الإضعاف التدريجي لتدابير الحماية، مع انتهاك الدول على نحو متزايد لالتزاماتها بموجب المعاهدات والتفافها حول نتائج إجراءات تسوية المنازعات الدولية أو تجاهلها بالكامل.

وفي قلب النظام الحالي لحماية الاستثمار يتربع البنك الدولي، الذي أنشأ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في عام 1966 استجابة لطلبات التحكيم من جانب رئيس البنك. ولكن على المستوى المؤسسي، كان تطور المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار أقل نجاحاً من بقية أعضاء مجموعة البنك الدولي ـ خاصة مؤسسة التمويل الدولية ـ نظراً لثقافة تنظيمية عميقة الجذور داخل البنك تنظر إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار باعتباره إدارة تخدم الجهود التي تبذلها الشركات الغربية لفرض هيمنتها على الدول النامية.

ولم يكن هذا الانقسام الداخلي يشكل قضية كبرى أثناء العقد الأول من عمر البنك الدولي، عندما كان المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ذاته غير عامل، حيث لم يتجاوز عدد القضايا المسجلة 38 قضية بين عام 1966 وعام 1996. ثم بدأ هذا يتغير مع الانتشار السريع لمعاهدات الاستثمار الثنائية، والتي كانت تمنح عادة مرتبة المستثمر الخاص أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. وقد أدى هذا إلى ارتفاع مقابل في القضايا المسجلة ـ 386 منذ عام 1996.

وبالتالي تحول المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ونظامه القانوني إلى جزء أساسي من قانون الاستثمار الدولي وسياسته. ورغم هذا فإن موقف البنك الدولي تجاه المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ظل متناقضاً. وكان هذا واضحاً بشكل خاص فيما يتصل بالامتثال للقرارات وإنفاذها، ثم بلغ الأمر ذروته مع طوفان القضايا المرفوعة ضد الأرجنتين في أعقاب أزمتها الاقتصادية في الفترة 2001-2002.

وفي مواجهة عدد كبير من المطالبات، اختارت الأرجنتين إطالة أمد العملية من خلال الاستخدام المنهجي لإجراءات النقض ضد أي قرار لا يصب في صالحها، وربطت أي قرار سداد بالمراجعة القضائية المحلية ـ وهو الإجراء الذي ينتهك لغة ومقصد اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ومعاهدات الاستثمار الثنائية ذاتها. ولقد نجحت هذه الاستراتيجية، فقد تجنبت الأرجنتين سداد أي مدفوعات لدائنيها.

ولكن مكاسب الأرجنتين القصيرة الأمد لم تأت بلا ثمن باهظ. إن الافتقار الظاهر إلى القدرة على فرض الإجراءات يضعف الامتثال بمعاهدات الاستثمار ويكافئ معتادي المخالفة، مثل الأرجنتين، التي ظهرت في الدعاوى القضائية المقامة أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار أكثر من أي دولة أخرى. والواقع أن الأرجنتين تعودت على الإفلات من العقاب، وكان أحدث مثال على ذلك مصادرة شركة الطاقة «واي بي اف» من ريبسول الأسبانية قبل عام واحد. وعلاوة على ذلك، فإن الانتقاص من الميزة المتمثلة في الاستفادة من عضوية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار يشجع دولاً أخرى على ترك النظام، كما فعلت دول مثل بوليفيا، والإكوادور، وفنزويلا مؤخراً.

الواقع أن النتيجة الثانوية لهذه الدورة الذاتية التعزيز من عدم الامتثال وانتزاع الشرعية تتلخص في الأضرار التي لحقت بالاقتصاد العالمي عموماً، وبشكل خاص بالدول النامية التي هي في أشد الحاجة إلى الاستثمار الخارجي. فالآن باتت هذه الدول محرومة من أداة مفيدة لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي في ظل الأدلة الأخيرة التي تشير إلى أن التوقيع على معاهدة استثمار ثنائية لا يؤدي في حد ذاته إلى زيادة التدفقات.

وفي الوقت الحالي، فإن الدولة الوحيدة التي اتخذت إجراءات حقيقية في هذا الصدد هي الولايات المتحدة، التي علقت في العام الماضي خطة التفضيل التجاري مع الأرجنتين، نظراً لتقاعسها عن سداد مكافآت حكم بها المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار لصالح شركتين من الولايات المتحدة. أما عن أوروبا، فإن معاهدة لشبونة تعطي الاتحاد الأوروبي الاختصاص الشامل في التعامل مع الأمور المرتبطة بالاستثمار، ولكن حتى الآن لم يتم تطبيق أي آليات لممارسة هذه السلطة.

إن بداية محادثات شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي المقبلة تقدم فرصة بالغة الأهمية لتعزيز قضية حماية الاستثمار. وباعتبارهما المصدرين والمقصدين الأكبر حجماً للاستثمار الخارجي، وبتمثيلهما لما يبلغ في مجموعه 56٪ من الاستثمار المباشر الأجنبي و42٪ من تدفقات رأس المال إلى الداخل، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لديهما مصلحة خاصة في ضمان قيام نظام استثمار دولي قادر على القيام بوظيفته بشكل جيد.

والتأكيد على حماية الاستثمار من شأنه أن يساعد في تأسيس معايير دولية بحكم الأمر الواقع تعمل على ضمان الأمن القانوني للمستثمرين في حين توفر نطاقاً كافياً للمصالح التنظيمية المشروعة للحكومات. وسوف يكون تأثير هذه المحادثات أعظم إذا اتفقت الأطراف على نهج موحد في التعامل مع الدول التي تفشل في الوفاء بالتزاماتها.

وبينما نفكر في سبل تعزيز المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، فمن المفيد أن ننظر في آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والتي تتمتع بسجل التزام قوي بشكل ملحوظ. وبعيداً عن الوفرة الواضحة من الرسوم التعويضية كأداة إنفاذ، فإن العديد من الخصائص المؤسسية التي تتميز بها آلية تسوية المنازعات والتي تغيب عن المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار كفيلة بالمساعدة في خلق الشرعية وتدعيمها.

على سبيل المثال، ساعد وجود هيئة استئناف دائمة على تعزيز اتساق النظام القانوني. ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار سوف يستفيد إلى حد كبير من مستوى الدعم المؤسسي الذي تتمتع به آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية.

إن تعزيز المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار يُعَد واحداً من أعظم التحديات التي تواجه البنك الدولي والمجتمع الدولي في الوقت الحالي. ففي غياب الاستثمار المباشر الأجنبي تتوقف التنمية، وفي غياب الأمان القانوني، فلن يكون هناك استثمار مباشر أجنبي. وإذا كان لنا أن نرى تدفقات عالمية حقيقية للاستثمار المباشر الأجنبي، خاصة إلى الدول التي هي في أمس الحاجة إليه، فيتعين علينا أن نبدأ في معالجة أوجه القصور المؤسسي التي تعيب نظام حماية الاستثمار.

آنا بالاسيو
وزيرة خارجية أسبانيا ونائبة رئيس البنك الدولي سابقاً

يومية سياسية مستقلة
صدرت في 10 مايو 1979

عن شركة الخليج للنشر والطباعة
الدائري الثالث منطقة الهلال ص. ب: 533
المبنى يضم الادارة والاعلانات وصحيفتي الرايـة والجلف تايمز الانجليزية
برقيا: الرايـة فاكس المؤسسة 44438571

رئيس التحرير
صالح بن عفصان الكواري

مدير التحرير
صادق محمد العماري

جميع المراسلات الخاصة بالتحرير توجه إلى رئيس التحرير ص. ب: 3464 الدوحة- قطر

هواتف أقسام التحرير
رئيس التحرير:
هاتف: 44371353 - 44466599 - فاكس 44350476
مدير التحرير: هاتف44466529
قسم المحليات: هاتف: 44466515 - 44466514- 44466513- 4466529 44466529 فاكس: 44356326
القسم الرياضي: هاتف: 44466509- 44466510 -
44466511 فاكس: 44350472
قسم الأخبار: 4350469 - 44466506 - 44466507
القسم الدبلوماسي: 44466551 فاكس 44466550
القسم الاقتصادي: 44466508
هاتف البدالة 44466555

الإعلانات
إدارة الإعلانات: 44466618 - 44466619 -44466620
الاعلانات المبوبة: 44466607 -
فاكس الإعلانات: 44320080

الإدارة العامة
المدير العام:44466666 فاكس: 44424171
مساعد المدير العام لشؤون المطابع والتوزيع
ت44466622 فاكس: 44438571
-الشؤون المالية والإدارية: 44466633 - فاكس: 44424171
المطابع هاتف: 44600259 - فاكس: 44600630

التوزيع
هاتف: 44466636 - 44466635 فاكس: 44466637

المراسلون:
الخرطوم - نواكشوط -عمان- صنعاء
فلسطين- بيروت- باريس- برلين

مكتب القاهرة
فاطمة زكريا
77 شارع شهاب - المهندسين - الجيزة
هاتف : 0020233446580
فاكس: 0020233446538

الاشتراكات: الاشتراكات الحكومية 700 ريال للنسخة سنويا ■ للأفراد داخل دولة قطر: 700 ريال للنسخة سنويا ■ دول مجلس التعاون: 2000 ريال شاملة أجور البريد ■ الدول العربية:2200 ريال شاملة اجور البريد ■ أوروبا وأمريكا وباقي العالم: 5300 ريال شاملة أجور البريد

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها فقط ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة